

أسعار الأسماك في عدن تتصاعد باستمرار

مواطنون: أسعار الأسماك تفوق قدراتنا الشرائية .. والدولة ملزمة بفرض رقابة على الأسعار



بأنهو الأسماك : لسنا السبب في ارتفاع أسعار الاسماك لأننا نشتره بسعر غال



تصديرها مثل الباغة الشروى الزينوب والتند والقذ والبياض والجشح هذه الاسماك كان من المفروض عدم تصديرها إلى الخارج لأن السوق المحلية بحاجة إليها أما الاسماك التي يمكن أن تصدر هي الاسماك في بعض الواسم موسم يوليو التي يأتي فيها التند والبياض والزينوب بشكل كبير جدا اما الآن من المفروض أن لا تصدر لأن اصطيادها بشكل خفيف لذا أسعارها مرتفعة جدا بسبب قلة الطلب عليها ويتم تصديرها طازجة أما في السابق كانت هناك مؤسسة لتسويق

الارتفاعات المستمرة في سعر الاسماك قائلًا: هذه الارتفاعات في أسعار الاسماك كلها تعود إلى ضمير البائع إذا كان يخشى ربه بأن يبيع حسب ما يشترى بغفارة معقولة ولكن بعض الباعة ينتهزون هذه الفرص وينهبون المواطن بأسعارهم اللاذعة .. فانا أشتري السمك من سوق حراج صيرة لأنه يخرج طري من البحر وثمنه مناسب

مسؤول الحراج: القرصنة والتصدير الخارجي من مسببات ارتفاع الأسعار

تعدد (الحراجات) أوجد مزاجية في الأسعار

الحيطة الواحدة مائة ريال نقول لماذا هي مرتفعة الثمن؟ لأنها تصدر إلى مصر ودول شرق آسيا أما السعودية تأخذها طازجة بقرية الاسماك مثل الديرك والسحلة هذه الاسماك لا تأتي بالاطنان لان الطلب لا يوجد عليها وتأتي قليلة كما التقينا بالوالد مكرم علي اليامي مخرج اسماك في الدوكير حيث قال: الاسماك يوم في الطالع ويوم في التازل كل ذلك يعود لأسباب ولكن الرياح هي في الغالب أما الاسماك الأخرى القرصنة التي تجعل الصيادين يخافون أن يتوغلوا إلى العقق ليتمكنوا من الاصطياد في المياه الاقليمية في الصومالية ومايزيد الطين بله هو أن الحراج أصبح حتى على السواحل وبدون رقابة حيث أصبح المخرج يشتري الاسماك بعد نزولها مباشرة من البحر ومن ثم يذهب ويقوم ببيعها حسب التسعيرة التي يريدها هو دون دقة أو ضمير كما أن الشباك الجديدة لا تسمح للحيتان الصغيرة الخروج منها ولذا لا تربي على سهل ولا تنتج داخل البحر، لهذا الاسماك ارتفعت أسعارها أما بالنسبة للتصدير هناك أسماك تصدر مثل الخلخل والدرج والعربي والبياض ومن أسباب ارتفاع أسعار الاسماك هي (الرصدة) الطريق التي استولت على السواحل كلها حيث كان ممنوع دخول السيارات الصغيرة ماعدا السيارات الكبيرة أما الآن أصبحت تلك السيارات تدخل إلى عمران وقعوة وغيرها دون أي عرقلة وهناك مخرجون يشترون بعض السمك الرخيص مثل الزينوب وبيعهونه خارج السوق غالي الثمن وهذا الحوت يصل وزنه ستة كيلو وقيمته بثلاثة آلاف فقط والكيلو بسبعمئة ريال أما التند والسحلة والديرك هذه النوعية غالية جدا!

أما في بقية الاسواق الأخرى تجد الاسماك ملطجة الأيام وتباع بأسعار مرتفعة دون مراعاة لظروف المواطنين ودخلهم البسيط!

ظلم كبير

الأخ مرعي سليمان عبده موظف أيضاً أبدي راية بالموضوع: مهما قلنا ومهما فعلنا الاسعار هي سواء موسم الاسماك أم غير ذلك أغلب الناس أصبحوا يعملون في بيع الاسماك لأنها مهنة مريحة لا يستطيع المواطن مقاطعتها وجبة غذائية مهمة بعد أن فارق الأغلبية اللحوم .. وأقولها بصراحة الكل انقلب يعمل بدون ضمير تاركا ضمير غائبا لأنه يريد أن يكسب لايهمه ما يكسب من دم المواطن الغلبان الذي لديه أسرة كبيرة لا يعرف كيف يطعمها.... ربنا لا يرضى بالظلم وخاصة ظلم الإنسان .. بعد أن ترك أحلامه في مهب الرياح طامحا كيف يمر يومه دون أي مشاكل أو صعوبات ويأتي هذا البائع ويقول يا الله نفسي نفسي .. أقول للبايعين صحوا ضمائرکم النائمة وأرجعوا إلى الله حين يقول أرحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء ..

وعن هموم وآراء المواطنين أتجهنا إلى رئيس جمعية الصيادين الأخ علي سلام في صيرة لمعرفة رأيه حول هذه الارتفاعات وأسبابها ولكن للأسف لم يتمكن من لقائه لعدم وجوده المستمر خلال فترة زولنا إليه.

تجارة مفتوحة

في السياق نفسه التقينا بالأخوة مسؤولي الحراج في سوق الدوكير بالمغلا حيث قال الأخ حسين هادي منصور صالح مدير حراج الدوكير:

سبب ارتفاع أسعار أسماكنا هي القرصنة التي أثرت علينا في البحر لان أغلب الاسماك في الدوكير تأتي من الصومال أي من خارج مياهنا الإقليمية بحيث أن الصيادين لا يستطيعون التوغل إلى الداخل ثانيا التصدير الخارجي الذي لا يتحدد بأنواع معينة وإنما تؤخذ أغلبها أما في السابق وقبل الانتخابات حدودا ثلاثة وعشرين نوعا يمنع تصديرها ولكن للأسف الآن يصدر أي نوع حتى الباغة والكمال والشروى تصدر لدول خارجية مثل دول شرق آسيا ودول الخليج أما حصتنا للسوق المحلي الا بقايا من الاسماك الغير المرغوبة للدول الخارجية والسلطة المحلية المثلثة بالمجلس المحلي هي التي تفرض هذه الأشياء مع قيادة مسؤولي وزارة الاسماك كانت تجلس وتحدد نوعية الاسماك التي تمنع

يمثل السمك وجبه غذائية رئيسية لمعظم اليمنيين وخصوصا سكان المناطق الساحلية ومع ارتفاع أسعار اللحوم وتعذر شرائها لجأ الكثيرون إلى السمك والذي أصبح هو الآخر يوشك أن يغادر موائد اليمنيين وتحديداً في عدن أن لم يكن غادرها فعلاً بسبب الارتفاع الجنوني في سعره.

صحيفة 14 أكتوبر حاولت معرفة أسباب هذا الارتفاع فالتقت بعدد من المواطنين وبائعي ومخرجي الأسماك وكانت الحصيلة كالتالي:

تحقيق نبيله السيد - تصوير / جان عبد الحميد

في ظروف معيشية صعبة ولهذا أقول الرجاء كل الرجاء من الدولة أن تتصرف بشكل واعي مراعية لظروف الناس حتى يستطيع المواطن أن يطعم أطفاله بشكل صحيح بالرغم من أن البحر عندنا والسمك متوفر بمختلف الأنواع ولكن الأسعار مرتفعة بشكل جنوني .

الأسعار لا تتناسب مع مدخولاتنا

أما الأخ مطلق احمد باوزير متقاعد فقال :-
الاسماك لا تباع بالشكل الصحيح هذه الأيام لان موسم الاسماك لم يظهر بسبب الرياح والاسعار مثل ما هو وارد في السوق مثل التند تصل قيمته إلى ألف ومائتي ريال للكيلو الواحد أما الديرك تصل قيمته إلى ألف ريال والسحلة بألف ريال يعني ارتفعت أسعار الاسماك في صيرة كثيرا والاسماك معظمها واردة من حراج الدوكير وشقرة ومن جميع المحافظات وكما نرى لا تتساوى هذه الاسعار مع دخل المواطن ودخلها وإذا استطاع المواطن أن يشتري سيأخذ نصف كيلو بقيمة ستمائة ريال من نوع التند ولكن إذا أراد أن يشتري الديرك ربنا يستر من قيمته فمن غير المعقول أن يأخذ نصف كيلو بألف ريال فما هو دخل الفرد الواحد عندما يكون العائل الوحيد في الأسرة يشتري بألف ريال سمك يوميا معناه ثلاثين ألف ريال في الشهر الواحد للسمك فقط ؟ وكيف يعمل مع بقية الالتزامات الأخرى من خضار وفواير شهرية ومواد استهلاكية لذلك نرى أن هذه الاسماك لا تتناسب مع دخل الفرد

في البداية تحدث إلينا الأخ محمد مقبل عبد الله صياد في البحر قائلًا :

أعمل بهذا العمل منذ صغري وهذه الأيام موسم الرياح إلا أن خبرات الله في البحر كثيرة ومع ذلك غالبية حيث يصل الكيلو التند إلى ألف ومائتي ريال . وهذا المبلغ ربما يعود لبعض الفائدة كما نلاحظه من مشقة وتعب إلى جانب تكاليف الثلج وهذا السعر خيالي بالنسبة لبعض الأسر الفقيرة ولكن ماذا نعمل وسعدها يكون موسم الاصطياد يباع الكيلو التند بخمسمائة أو ستمائة ريال أما بالنسبة للبايعين هناك البعض يبيعون بأسعار مرتفعة والبعض الآخر يراعي ضميره في السعر .. لذا أطلب من الدولة توفير الرقابة على المشتريين والبايعين وعلى جميع الأماكن التي تباع الاسماك لان المواطن لا يمكنه تحمل هذه الاسعار خاصة عندما يكون سعيه أو ثمانية أطفال من أين لنا أن ناكلهم فالراتب الضئيل لا يكفي والحياة الصعبة ومطالباتها كثيرة من ماء وكهرباء (وراشون) ومصاريف يومية ومدارس وأنا كمواطن أرى أن من حقي الحصول على ربح على الرغم من أن الاسعار غير مناسبة لدخل الموظف !

فيما الأخ محمد سعيد علي بائع سمك في صيرة تحدث قائلًا :
أنا أبيع السمك حسب ما هو موجود في السوق أحياناً غالياً وأحياناً رخيص ولكن في أغلب الأوقات الصيد يكون غالي الثمن وهذا بحسب تواجه في البحر والبحر موسم يوم كذا ويوم كذا عندما يكون البحر هادي يكون السمك وفيرا ولكن عندما يكون البحر ريبان يكون السمك فيه قليل أما بالنسبة لأسعار فهو دائما غالي لاني أنا أشتري السمك من سوق حراج صيرة بسعر مرتفع وأنا كبايع من حقي أن أرفع في ثمنه لاني أحتاج إلى البرد ومصاريف أتعابي فمثلا أشتري الكيلو التند بثمانمائة ريال وابعه بألف ريال أو بألف ومائتي ريال لاني أخرج مصاريف الخسارة وما تبقى لي إلا القليل .. أنا لا أكره بأن هذا الثمن غالي بالنسبة لدخل المواطن ولكن ماذا نعمل هكذا السوق يوم ك ويوم عليك .

معاناة مستمرة

أما الأخت أم فوزي أحمد ربة منزل تحدثت إلينا قائلًا:
لقد جئت إلى سوق صيرة لعلني أجد ثمن السمك منخفضاً لكن للأسف لا يزال ثمنه مرتفعاً لذا كلامي لا يقدم ولا يؤخر كل يوم ونحن نعاني من هذه الارتفاعات وما فيش يوم وجدنا سعر السمك ينقص الا وهو يزيد نحن كربات بيوت ماذا نعمل وماذا نطبخ لاولادنا غير صانونة الهواء ؟ ولكن ربنا يستر ما يأتي في المستقبل !

من جانبه يرى الأخ عايش علوي متقاعد في القوات المسلحة:
أن الأسعار بصراحة على المواطن البسيط تنهك ظهروه وتعبه الرجاء من الإخوة المسؤولين أن يريحوا هذا المواطن المغلوب على أمره قدر المستطاع لأن الكثير من الناس لا يستطيعون الوصول إلى الكيلو السمك قد نكون نحن أحسن حال ولكن الأغلبية يعيشون



مهنة سريعة الريح

وحينما سالنا الأخ عارف اليامي عن أسباب ارتفاع الاسماك - أجاب قائلًا:

الأسباب كثيرة حول هذه الارتفاعات وهي تعدد الحراجات في السواحل كان في الأول الصياد يأتي بالأسماك مباشرة إلى الدوكير ويخرج بها أما الآن أغلب الاسماك تباع داخل السواحل في عمران وباب المنذب وفقم والذي يشتري في الحراج وبيعه في الدوكير يريد أيضا فائدة مثل مقطع السمك يريد فائدة غير ضرائب المؤسسة والمالية كما أن المشتري يدفع للمجلس المحلي والبلدية لها مائة وخمسون ريالاً إلى جانب أجرة السيارة التي تحمل الاسماك من وإلى الاسواق بحيث يصل السمك إلى الاسواق مرتفع التسعيرة وذلك بسبب كل تلك الصعوبات.

كما لاتتنسى أن سهولة صرف التراخيص مقابل رسوم لمزاولة مهنة بيع الاسماك هي إحدى الأسباب الكبيرة لارتفاعات لان مهنة بيع الاسماك أصبحت تجارة مريحة وسريعة فالك عمل بها دون صحوة لضمايرهم تجاة معيشة المواطن او الموظف محدود الدخل.